

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.726

22 February 1996

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والعشرين بعد السبعينية

المعقدة في قصر الأمم، بجنيف
يوم الخميس الموافق ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٦، في الساعة العاشرة صباحاً

الرئيس: السيد راماكر (هولندا)

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أَعلَن افتتاح الجلسة العامة ٧٢٦ لِمُؤتمر نزع السلاح.

أود في البداية، بالنيابة عن المؤتمر وبالاصالة عن نفسي، أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية الدكتور علي أكبر ولايتي الذي سيتحدث إلى المؤتمر اليوم. لقد تحدث الدكتور ولايتي مرات عديدة إلى المؤتمر في السنوات السابقة وإن حضوره معنا مرة أخرى ليشكل دليلاً على اهتمام حكومته الدائم بأعمالنا وعلى الأهمية التي تولينا لمحفلنا، خاصة في هذه الفترة الحاسمة التي يكشف فيها المؤتمر جهوده لاختتام المفاوضات بشأن معايدة للحظر الشامل للتجارب. وإنني واثق من أن المؤتمر سيستمع لبيانه باهتمام بالغ.

وأمّا في قائمة المتحدثين لهذا اليوم مثل المكسيك أيضاً.

غير أنني أود قبل إعطاء الكلمة للممثلين المسجلين اليوم، أن تسمحوا لي بتقديم بعض ملاحظات افتتاحية في بداية رئاستي.

عليّ، في مستهل رئاسة هولندا لِمُؤتمر نزع السلاح، أن أُعرب عن خالص شكري لسلفيّ المباشرين، السفير بن جلون-تومي من المغرب والسفير يو آي من اتحاد ميانمار. وإنني لأسير على خطاهما بشيءٍ من الخوف. ولذلك سببان رئيسيان.

أولاً، دامت الرئاستان معاً زهاء نصف عام. ونظراً لما كان عليه من نشاط سواء خلال دورتي لِمُؤتمر نزع السلاح أو في الفترة الطويلة الفاصلة بين الدورتين التي غطيّتها فقد اكتسبا تجربة هائلة لن أقوم حتى بمحاولة مضارعهما فيها في الأربع أسابيع ستستغرقها رئاستي. ثانياً، إن الطريقة الممتازة التي أدى بها كل منهما واجباته كرئيس لِلِّمُؤتمر تبّث في نفسي شيئاً من التواضع. فقد استطاع السفير بن جلون توخي في خلال رئاسته أن يقوم بحملة أمور منها التوصل بعد مشاورات مستفيضة وعمل مضن إلى إتفاق على خطوة ملموسة أولى على الطريق نحو إيجاد حل لمسألة توسيع عضوية المؤتمر، وهي مشكلة كافحة فيها المؤتمر، كما تعلمون، فترة طويلة. ويستحق السفير آي الذي كانت فترة رئاسته طويلة وفعالة امتناناً، على الأقل للطريقة التي أمنّ بها الاستئناف السلس والفوري لـأعمال المؤتمر في بداية دورة هذا العام في ٢٢ كانون الثاني/يناير.

ومما يعكس بوضوح الأولوية التي نوليها جماعياً، في هذه اللحظة، للمفاوضات المتعلقة بمعايدة حظر التجارب الشامل أننا استطعنا أن نباشر أعمالنا الموضوعية فور بداية دورة هذا العام لِلِّمُؤتمر، وكان السفير آي هو أول من أشار إلى ذلك في ملاحظاته الختامية في الأسبوع الماضي. وخلال رئاستي لهذا المؤتمر، ستلزمني هذه الأولوية الجماعية بالذات التي منحناها للمفاوضات المتعلقة بمعايدة حظر التجارب الشامل بإيلاء اهتمامي الكامل في الوقت ذاته لهذه المفاوضات بصفتي رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية.

إن منصبي المزدوج كرئيس لمؤتمر نزع السلاح ورئيس للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية يلقي على "بطبيعة الحال عبئا ثقيراً" في الأسابيع الأربع preceding المقابلة. غير أنتي أعرف أنه يمكن لي، فيما يخص المفاوضات المتعلقة باتفاقية حظر التجارب الشامل، أن اعتمد على كامل تعاون رئيسى الفريقين العاملين السفير بيردينيكوف من الاتحاد الروسي والسفير زهران من مصر، فضلا عن مختلف أصدقاء الرئاسة.

وعليه، فني الوقت الذي لن تغيب فيه عن بالي أبداً المفاوضات المتعلقة باتفاقية حظر التجارب الشامل، وأنا واثق من أنكم تدركون ذلك، لن أهمل مسؤولياتي المترتبة على رئاستي لهذا المؤتمر. إن المؤتمر يمر حالياً، لأكثر من سبب، بمرحلة حاسمة من وجوده. أولاً، لأن المفاوضات المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب النووية تجري حاليا تحت رعايته. ويعني ذلك، ربما أكثر من أي وقت مضى، أن أعين العالم مصوبة نحو المؤتمر. ثانياً، لأن علينا أن نقوم أثناء هذه المفاوضات بمعالجة مسألة اختيار المهام ذات الأولوية التي ينبغي أن يتتصدى لها المؤتمر عندما ستنتهي المفاوضات في وقت لاحق خلال هذه الدورة.

لذلك فإنه يستصوب جدا التوصل منذ بداية هذه الدورة إلى توافق في الآراء على تعيين السفير مغلاوي من الجزائر منسقا خاصا لاستشارته بشأن استعراض جدول الأعمال المسبق للمؤتمر وبشأن الترتيبات التنظيمية لمعالجة قضايا: حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛ والترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية؛ ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ والشفافية في التسلح. وقد تولى السفير مغلاوي فيرأي مهم تكتسي أهمية بالغة في الظروف الحالية. وليس هناك ما هو أمثل من أن تؤدي مساعيه إلى تحديث جدول أعمال هذا المؤتمر بحيث يعكس احتياجات وإمكانات وأولويات هذه الهيئة المسؤولة كأداتها عن المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن قضايا الحد من الأسلحة ونزع السلاح في ظل الظروف الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة. وأنا اعتزم البقاء خلال مدة ولايتي على اتصال وثيق بشأن هذا الموضوع مع السفير مغلاوي وأتمنى له كل النجاح في مساعيه.

لقد أخذ سلفي المباشر على عاتقه إجراء مشاورات مكثفة بشأن نزع الأسلحة النووية وذلك، كما يقول، "بهدف وضع أساس لتوافق في الآراء على هذه المسألة وتقديم تقرير إلى المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة". وأطلعنا السفير آي في البيان الختامي الذي أدى به في جلسة الأسبوع الماضي العامة على نتائج مشاوراته بشأن هذه المسألة. وأنا اعتزم مواصلة المشاورات بشأن هذه المسألة التي ترى وفود كثيرة أن مؤتمر نزع السلاح أيضا دوراً يقوم به فيها لمعرفة ما إذا كان من الممكن ايجاد أساس لمعالجتها في هذا المحفل.

وتحتل مسألة توسيع عضوية المؤتمر مكان الصدارة في تفكير الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المؤتمر على حد سواء. إن الدول غير الأعضاء الموجودة في هذه القاعة والتي تقدمت بطلبات للانضمام إلى عضوية المؤتمر تنتظر بفارغ الصبر قرار المؤتمر بقبولها، وهذا أمر مفهوم تماماً. وعلى الرغم من أنه تم اتخاذ خطوة هامة أولى نحو حل هذه المشكلة، كما قلت قبل لحظات، فإننا نعلم جميعاً أنه لا تزال هناك عقبات. وسأستمر في التشاور مع كل من أعضاء المؤتمر والوفود غير الأعضاء فيه، سواء كانت من المجموعة التي ستثال معاً عضوية المؤتمر في أقرب وقت ممكن وفقاً للمقرر CD/1356 أو من الوفود المطالبة بالانضمام من غير هذه المجموعة.

وإنني، في مستهل رئاستي، لأطلع إلى التعاون تعاوناً وثيقاً معكم في أداء وظائفني كرئيس. وأتمنى ملخصاً أن تكون نتيجة مساعيَّ إيجابية، وأعتزم أن أتقدم إليكم بتقرير عن مدى التقدم المحرز في الته�ض بهذه المسؤوليات في الجلسة العامة الختامية للمؤتمر الذي أرأسه.

وأود الآن أن أعطي الكلمة لمعالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية الدكتور علي أكبر ولايتي.

السيد ولايتي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر ورئاسة اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. كما أتمنى أشكر السيد فلاديمير بيتروفسكي الأمين العام للمؤتمر ونائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل على تفانيهما في العمل ودعمهما المستمر للمؤتمر.

لقد تخطينا بالكاد نصف قرن عشناه في رعب وكرب من الحرب النووية. وشهدنا حالات متازمة ناجمة عن منازعات إقليمية بدا فيها استخدام الأسلحة النووية وشيكاً. وتكاثرت التجارب النووية التي لم تكف عن الإسهام في تطوير نوعي وكمي منتظم للأسلحة النووية. وتغلب السباق المسعور إلى التسلح النووي على التصور الغائم للردع النووي. صحيح أن هذه التهديدات المباشرة والمخاطر الدائمة للكوارث النووية قد تضاءلت مع انتهاء الحرب الباردة، إلا أن استمرار وجود الأسلحة النووية لا يزال هو الشغل الشاغل للبشرية ولعل إزالتها كلها هو أكبر تحدٍ يواجه هذا العهد الجديد.

إن نقض ما صُنِع على مدى خمسة عقود طويلة ليس، بطبيعة الحال، مهمة هيئتنا. ولا تشريب على المرء في الواقع إذا بدت هذه المهمة في تصوره عملية طويلة ومضنية. غير أنه لا بد أن تبدأ هذه العملية وأن تنطوي على نهج متدرج يحاول جعل هدف نزع السلاح النووي قريب المنال بأكبر قدر ممكن من الوضوح.

لقد تخلّينا، نحن الدول غير الحائزه للأسلحة النووية، منذ فترة طويلة عن الخيار النووي وقررنا الاستغناء عن هذا الخيار أبداً في مؤتمر استعراض وتمديد معايدة عدم الانتشار. واتفق على ألا يفسر هذا القرار على أنه إقرار بشرعية إمتلاك بعض دول للأسلحة النووية بصورة دائمة. بل على العكس من ذلك تم التوصل إليه بعد تفاهم أساسي على ضرورة مواصلة المفاوضات الراامية إلى إزالة الأسلحة النووية بسرعة وبهمة. وقد حدا هذا التفاهم بلدان عدم الانحياز إلى تقديم قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يطلب إلى مؤتمر نزع السلاح الانخراط في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي.

وأود من ناحيتي أنأشجع المؤتمر علىمواصلة البحث عن طريق تتيح بدء هذه المفاوضات. وليس للمرء أن يتوقع بطبيعة الحال أن تركز هذه المفاوضات فوراً على أحکام مفصلة لمعاهدة بشأن الإزالة التامة لهذه الأسلحة. فذلك يحتاج إلى دراسة مختلف الامكانيات وتحديد النهج الممكنة. على أنه لا ينبغي ذلك لهذه المفاوضات التي ستكون معقدة ومتعددة الأبعاد وشاملة لكثير من البارامترات والعناصر أن تحجب ضرورة ولزوم معالجة هذه القضايا في هذا المؤتمر.

لقد اتفقنا على إبرام معايدة الحظر الشامل هذا العام. واتفقنا أيضاً على بدء المفاوضات بشأن حظر المواد الانشطارية ذات الصلة بالأسلحة. ويبقى التساؤل عن الخطوة أو الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها. إنني أدرك أن المواقف تختلف هنا. بل وقد سيقت حجج مفادها أنه لا يمكن النظر في معاهدات أخرى متعددة الأطراف بعد اتفاقية حظر التجارب الشامل وـ"الوقف". ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض الثقة داخل المؤتمر في وقت نحن في أمس الحاجة إليها. وإنني أؤمن إيماناً راسخاً بأنه إذا كان الالتزام بإزالة الأسلحة النووية ثابتاً وقوياً فسوف تقودنا المناقشات والمفاوضات بالتأكيد، إلى معرفة الطريقة والخطوات الإضافية التي يلزم الوصول إليها لتحقيق هذا الهدف. ويحدووني الأمل في أن يتمكن المؤتمر من التوصل إلى تفاصيل بشأن هذه المسألة الحساسة والهامة، وبالتالي تبديد الغيوم التي ألقى بظلالها على أنشطته وخاصة على المفاوضات بشأن معايدة حظر التجارب الشامل.

لقد قطعنا شوطاً بعيداً منذ مؤتمر عام ١٩٥٨ الثلاثي للأطراف بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية. إن معايدة عام ١٩٦٣ المتعددة الأطراف بشأن الحظر الجزئي للتجارب النووية ومعاهدة عام ١٩٧٤ الثنائية المتعلقة بالحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية (معاهدة العتبة) ومعاهدة عام ١٩٧٦ المتعلقة بالتجهيزات النووية السلمية كانت جميعها محدودة النطاق. وقد تم أخيراً بالإجماع، في المؤتمر المعنى بمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، التأكيد على ما طالب به ماراً الدول غير الحائزة للأسلحة النووية منذ الخمسينيات من وضع معايدة شاملة وتبدو الآن في متناولنا. علينا أن نستغل قوة الدفع هذه فنعمل على ألا تضيع منا هذه الفرصة، السانحة.

لقد أنجز مؤتمر نزع السلاح عملاً عظيماً في السنوات الثلاث الأخيرة وببحث، بصورة متعمقة، جميع جوانب المعايدة. وتوجد لدينا الآن نتيجة لذلك جميع المقومات الأساسية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا تزال حالة المفاوضات كما يتبيّن من النص المتداول تشير إلى اختلاف في المواقف والأراء في جميع المجالات تقريباً. غير أن أغلبية الخلافات، كما نعلم جميعاً، خلافات ذات طابع سياسي. ومن ثم ينبغي حلها سياسياً.

لقد أجرينا دراسة دقيقة للنص وبحثنا المواقف المتضاربة (١,٢١٩ زوجاً من الأقواس المعقّفة حسب آخر عد) ورجعنا بها إلى متابعتها. وقدمنا ذلك، ربما كما يتوقّع، إلى عدد قليل من القضايا المتميزة التي تفرّعت في النص وأمعنت في التباعد كلما تشعبت التفاصيل. ومن أهم هذه القضايا طبيعة المعايدة ونطاقها، والتحقق والتفيّش في الموقع بما في ذلك إجراءاتهما التفصيلية، فضلاً عن القضايا التنظيمية، وبدء التنفيذ. والذي يهم وبالتالي هو التوصل إلى أرضية مشتركة - صفة إجمالية إن صح التعبير - يمكن أن تشكّل حلّاً توقيرياً بين المواقف المختلفة والمتناقضة أحياً.

ومن المتفق عليه بصورة عامة أن معايدة حظر التجارب الشامل ستتوقف تحدّيث الجيل الثاني من الأسلحة النووية، وتضع حداً للسباق من أجل التفوق واكتساب القدرة على القتال في حرب نووية من خلال جيلها الثالث. ومن هنا فإن معايدة حظر التجارب الشامل تهدف إلى وضع حد للتحسين النووي لنظم الأسلحة النووية وتطويرها وينبغي اعتبارها خطوة نحو نزع السلاح النووي. ويمكن أن ينص أيضاً على ضرورة التوصل إلى اتفاق على الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن وضمن إطار محدد زمنياً بوصف ذلك هدفاً رئيسياً. وسيعكس ذلك، باعتدال موقف الأغلبية العظمى للدول. ويمكن إدراج هذه الأهداف حسب الاقتضاء في ديباجة المعايدة.

وفيما يخص النطاق، فإنه ينبغي إزاء تطلع المجتمع الدولي بقوه إلى تحقيق حظر شامل، ألا يسمح بأي تجربة نووية أيا كان مكانها ومهما كانت قوتها. وعليه فإن تضمين النطاق حكما يخص التفجيرات النووية السلمية يمكن أن يخلق في المعاهدة ثغرة قد تولّد ارتياجا خالل تعنيدها وتقويض المعاهدة في النهاية. وفضلا عن ذلك، هناك رأي قوي مفاده أن الدراسات الأكاديمية والعلمية لم تعرف حتى الآن بأية فائدة مدنية حقيقية للتفجيرات النووية. لكن تأكيدات العلم ليست من قبيل المطلقا.

إن المفروض في معاهدة حظر التجارب الشامل أن تدوم عقودا بل أجيالا. والواقع أن مدتها غير محددة. لذلك يبدو من المعقول أن يرتأى، في حالات استثنائية وبشروط صارمة، إمكانية إجراء تفجيرات سلمية إذا أقيم الدليل في المستقبل على الفوائد الحقيقة للتفجيرات النووية التي تتم لغرض واحد هو البحوث العلمية والتطبيقات المدنية الممحض. وينبغي تحديد شروط القبول بطريقة لا تجعل استخدام هذا الحكم ممكنا إلا عندما يعترف، إلى حد ما، بالفوائد السلمية عالميا. وحتى في هذه الحالة ينبغي ألا يجري أي تغيير من هذا النوع إلا تحت إشراف دولي صارم. ولذا يمكن من غير محاولة لتوسيع النطاق النص على شروط لهذا الغرض ضمن سلطات مؤتمر الدول الأعضاء ووظائفه.

لقد مضى وقت طويل في استحداث آلية للتحقق من شأنها أن تردع الانتهاكات وتكشفها في آن واحد إذا ما وقعت. وقد برهنت الدراسات التقنية المستفيضة التي قام بها فريق الخبراء العلميين خاصة، على إمكانية إنجاز التحقق بصورة موثوقة بواسطة المحطات العاملة في إطار شبكات الرصد الأربع. ويوفر ذلك أساساً كافياً لبدءنفذ المعاهدة وإن كان ذلك لا يمنع من دراسة آلية تكنولوجيات إضافية ممكنة وإمكانية إضافتها إلى النظام مستقبلا. ويضاف إلى ذلك أن من شأن الاقتراح الذي قدمه الاتحاد الروسي والداعي إلى إنشاء أربع محطات لتسجيل الهزات الأرضية والنويدات المشعة في موقع التجارب النووية الموجودة أن يسهم في زيادة تحسين هذا النظام، وفي الوسع إدراجه بعد موافقة الدول الحائزة للأسلحة النووية. أما التعويل على استحداث وسائل تقنية وطنية فأمر يستتبع من التعقيديات قدرًا أكبر من المنافع ويمكن أن يشكك في موثوقية وصلاحية التحقق الدولي. ومن هنا ينبغي ألا يعتمد في التحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة إلا على البيانات المستقاة من نظام الرصد العالمي.

ولا بد من استكمال نظام التتحقق بأحكام خاصة بالتفتيش الموقعي للتحقيق في الانتهاكات الممكنة، وسيكون التفتيش الموقعي أساساً حداً نادرًا يتّحتم إجراؤه بصورة فعالة. وينبغي للدول الأطراف، كقاعدة، أن تلجأ أولاً إلى التشاور والاستيضاح، على ألا يؤثر ذلك في إجراء تفتيش موقعي في الوقت المناسب حيث ومتى كان ذلك ضروريًا. وحرصاً على تدوين وتسجيل المعالم الزمنية الحرجة للتجربة ينبغي أن يكون فريق التفتيش قادرًا على زيارة الموقع بسرعة، على أن تقتصر الزيارة على المعاينات البصرية فقط.

ويجوز عند الضرورة، إجراء تفتيش لاحق بطريقة اقتحامية شريطة أن يقرر المجلس التنفيذي، بعد استعراض وتقدير دقيقين لقرير التفتيش الأولي، إجراء التفتيش بأغلبية ثلثي جميع الأعضاء الحاضرين والمصوتين. ويتولى المجلس التنفيذ الإشراف على سير التفتيش الموقعي ويحق له وقفه إذا اعتبره غير ذي قيمة أو تعسفيا. وبعبارة أخرى يستعمل الضوء الأحمر في المرحلة الأولى للتفتيش بينما يشترط الضوء الأخضر المرحلة التالية. ويشكل هذا النهج الذي يأخذ في الاعتبار شواغل الكثير من البلدان حلاً وسطاً متوازناً في نظري.

وفيما يخص الصيغ المتعلقة بالقواعد المفصلة لأنشطة الإعداد والتفتيش، توفر اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تم التفاوض عليها من وقت غير بعيد مصدراً مفيداً جداً. وفي مجالات كثيرة من مثل تعين المفتشين، والترتيبيات الدائمة، وتسهيل عمليات التفتيش، والوصول المنظم إلى الموقع، ودور المراقب، والأنشطة التالية للتفتيش، يمكن استخدام نفس الاجراءات مع مراعاة المتطلبات الخاصة لمعاهدة حظر التجارب الشامل.

وواضح أنه لن يعود لموقع التجارب النووية أي لزوم مع بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب الشامل. وسيكون من المفيد وبالتالي أن تقرر الدول الأطراف، كتدبير ملحق ولتأمين الشفافية، أن تغلق موقع التجارب وتدمير المعدات المصممة خصيصاً للتجارب النووية. وستتحقق الشفافية أيضاً من خلال تقديم تصريحات بشأن التجارب النووية المنفذة في الماضي وإشعارات بالتجهيزات الكيميائية التي تتجاوز قوتها ما يعادل ٣٠٠ طن من ثالث نتربيت التولوين على نحو ما اقترح.

وستكون المعاهدة أكثرنجاحاً إذا انضمت إليها عند بدء سريانها كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإضافة إلى الدول النووية المتقدمة الأخرى. وقد قيد في الوقت ذاته، بحق، أنه لا ينبغي أن يكون مصير المعاهدة رهنا بقرار يتخذ أو لا يتخذ من دولة أو اثنتين. وبينما أن نفع في اعتبارها، في هذا الصدد، أن هناك ٦٨ دولة صنفتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية كدول تملك أو ملكت أو تبني مفاعلات للقوة النووية أو مفاعلات للبحوث النووية. وعليه يمكن أن تنص على بدء سريان المعاهدة فور انضمام ٦٥ دولة من بين الـ ٦٨ إليها، تاركين هامشاً مأموناً إلى حد ما من ثلاثة دول لتجنب أي تأخير لا لزوم له.

وي ينبغي أن يضاف إلى ما سبق تعهد من قبل الدول الأطراف، على شاكلة التعهد المدرج في معاهدة حظر الانتشار، بعدم نقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية إلى الدول غير الأطراف بدون تطبيق الضمانات الشاملة النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن شأن هذا التعهد بطبيعة الحال أن يشكل رادعاً إضافياً للدول التي تمنع عن الانضمام.

لقد اعتبرنا دائمًا فييناً أنساب مكان لاستضافة مقر منظمة معاهدة حظر التجارب الشامل ونعتقد أن هناك توافقاً في الآراء على ذلك. وهناك أيضاً رأي سائد مفاده أن معاهدة حظر التجارب الشامل تحتاج إلى منظمة مستقلة يمكن لها أن تستفيد من الخبرة والمرافق الدولية الموجودة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الدول الأطراف أن تقوم بتمويل منظمة معاهدة حظر التجارب الشامل طبقاً لجدول الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة مع تعديله لمراعاة اختلافات العضوية بين الأمم المتحدة وهذه المنظمة. وستعطي المنظمة تكاليف نقل البيانات، وإنشاء محطات رصد جديدة، وتحسين المحطات الموجودة الازمة لتشغيل نظام الرصد الدولي.

وسوف تضم منظمة معاهدة حظر التجارب الشامل مجلساً تنفيذياً ذو سلطات ووظائف دقيقة وهاماً. وبينما أن يمثل العدد الكبير المتوقع للأطراف في هذه المعاهدة تمثيلاً كاملاً. ويبدو أن ٦٥ دولة عدد معقول لعضويتها. وستقوم المجموعات الإقليمية بانتخاب ممثليها على أساس عدد المقاعد المخصصة لها مع مراعاة بعض المعايير ذات الصلة. وقد لقي مفهوم العضو الدائم أو المركز الخاص اعتراضاً عاماً وبينما تجنبهما إذ أن كل شكل من أشكال التعين المرتب مسبقاً يخالف القواعد الأساسية للإجراءات الديمقراطية. ويحق

للمجموعات الأقلية بطبيعة الحال أن تعيد إنتخاب دولة ما أو بعض الدول آخذة في اعتبارها بعض المعايير إذا اختارت ذلك.

أصدقائي الأعزاء، إنكم في سباق مع الوقت. وإنني أتمنى أنتم بالتزامكم بالمتاوضات وباختتمتها في هذا العام. ومع اقترابنا من الموعد النهائي المحدد، تشتت الحاجة إلى طرق تحقيق تقدم سريع. أما نحن فقد انشغلنا بنشاط بهذه المسألة. وقدرتنا المداولات الطويلة والدقيقة والمفصلة إلى نص توقيفي ممكן لمعاهدة، قدمت منذ حين وصفنا لجوانبه. وأود أن أعرض هذا النص اليوم واتيحه لكم لدراسته والنظر فيه. وهذا النص لا يستهدف بأي حال من الأحوال وقف أو تحويل اتجاه مسار المفاوضات الحالي. كذلك ليسقصد منه أن يكون بديلاً للنص المتداول. والأثر الوحيد الذي تتواهنه منه هو تشجيع كافة الأطراف في المحادثات على النظر في إمكانيات التوصل إلى اتفاقات معقولة بشأن الاختلافات المفاهيمية الأوسع وبشأن التفاصيل والصياغة. وهناك شيء يمكن أن أقوله بشأن هذا النص هو أنه لن يجد أي طرف من الأطراف موقفه منعكسه بالكامل فيه، غير أنه واحد لا محالة بعضها. فقد أخذ بنهج يقوم بطبيعة الحال على أساس من التوفيق بين الجميع والتوازن من أجل الجميع. أملني أن تجدوا هذا النص مفيداً وأن يساهم، كما نحب، في خدمة المفاوضات إيجابياً.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية على العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك، السفير دي إيكازا.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس، بما أتمنى أتناول الكلمة لأول مرة هذا العام في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح أود أن أقدم لكم خالص تهانيًّا على انتخابكم رئيساً للجنة المخصصة للتجارب النووية، ولسفيري الاتحاد الروسي ومصر على انتخابهما لتولي رئاسة أعمال فريقتي هذه اللجنة. وإنني واثق من أن توجيهات هذين المتفاوضين المحنكين ستيسّر تحقيق الهدف الذي حددناه لأنفسنا بالانتهاء من وضع معايدة لحظر التجارب الشامل يمكن التتحقق من الامتثال لها دولياً بصورة فعالة في وقت مناسب للتوقع عليها في مستهل الخريف، كما طلبت منها ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار الذي تولى وفدي تقديمه والذي اعتمد بدون تصويت. إن حكومتي تعطي الأولوية، ضمن أهداف سياستها الخارجية في هذا العام، لتحقيق طموح المجتمع الدولي، هذا ونحن نرحب بتوليك يا سعادة السفير راماكر، رئاسة المؤتمر في هذه المرحلة الحاسمة من مفاوضاتنا. إننا نعرف التزامكم بقضية وقف التجارب ونقدر قدراتكم كل التقدير. وإن تعينكم في هذين المنصبين في آن واحد لصدفة مباركة بالتأكيد نتظر منها الكثير. ويمكنكم الاعتماد على دعمنا الثابت وتعاوننا المتفاني.

لقد استمعنا في الأسابيع الأخيرة في هذه القاعة إلى مناقشة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وحظر التجارب النووية قد تحمل حدتها المرء على الاعتقاد - كما اعتقدت بالفعل بعض وسائل الإعلام فيما يبدو - بأن مفاوضاتنا تتعرّض أو على وشك التعرّض. ووفدي يرى أن هذه المخاوف لا مبرر لها أو على الأقل لا مبرر لها حتى الآن.

فأولاً، من الطبيعي في ديناميّات أي مفاوضة، وخاصة عند الوصول إلى مرحلة اتخاذ القرارات الرئيسيّة وتقديم التنازلات العمليّة، أن تشتت حدة المناقشات ويتم تبادل اللوم وينتشر في مواقف الغير أو

تُحرف أو تعزى إلى المواقف المختلفة دوافع خفية أو متكتمة. إنها في الواقع لعبة المرايا المشوّهة التي تميز المفاوضات المتعددة الأطراف وهي عادة ما تكون مقدمة لاتفاقات صعبة. لكنها لعبة خطيرة ويجب التحكم فيها إذا كانت هناك رغبة حقيقية في التوصل إلى نتائج إيجابية.

ثانياً، من الواضح أن المواقف كانت أقل تصلباً مما أوحى به اللهجة المستخدمة حتى في أشد البيانات القاطعة. وعلاوة على ذلك كانت لحظات الصمت بلاغة في هذه المناقشة الملتهبة: فلم يشكك أحد في الطابع الأولي للحاجة إلى إنجاز معاهدة لحظر التجارب النووية الشامل في هذا العام؛ ولم ينكر أحد أهمية عدم الانتشار بالنسبة للأمن الدولي؛ ولم ينف أحد الهدف النهائي المتمثل في التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، ولا الدور الذي ينبغي أن يقوم به مؤتمر نزع السلاح في ميدان نزع السلاح النووي.

ثالثاً، على الرغم من أن فن الخطابة نجح في الإيحاء بأن تحقيق نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب الشامل عمليات تتنافى وبعضها البعض ومتناقضه وأن متابعة واحدة منها يعرّض الآخر للخطر، فمما لا نزاع ولا جدال فيه أن مفاوضاتنا، تدرج، بالنسبة لجميع المشاركين، في سياق الولاية المحددة في الفقرة ٥١ من برنامج العمل المعتمد بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي جاء فيها ما يلي: " وسيكون وقف جميع الدول لتجارب الأسلحة النووية في إطار عملية فعالة لنزع السلاح النووي أمر يخدم مصلحة الجنس البشري، ومساهمة هامة في تحقيق الهدف... المتعلق بإنهاء التحسين النوعي للأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة النووية". وبالنسبة لمن هو منا طرف أيضاً في معاهدة منع الانتشار تدرج مفاوضاتنا بشأن حظر التجارب النووية، فضلاً عن ذلك، ضمن برنامج العمل الخاص بنزع السلاح النووي الوارد في المبادئ والأهداف التي اعتمدتها بدون تصويت مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع الانتشار في عام ١٩٩٥.

رابعاً، إننا نعرف جميعاً إن فعالية نظام عدم الانتشار تتوقف على بذل جهود منتظمة وتدريلجية لتقليل الترسانات النووية، عالمياً، بهدف نهائي هو إزالتها، وأن هذه الجهود لن تنجح إلا في إطار نظام فعال لمنع الانتشار. ومن العبث التفكير فيما إذا كانت الدجاجة هي الأصل أم البيضة. فدعونا نلتزم جميعاً في الواقع، بالحقيقة: لن يكون هناك نزع للسلاح بدون عدم الانتشار ولن يكون هناك عدم انتشار بدون نزع للسلاح النووي.

إن المكسيك تؤمن بأن هناك حالياً فرصة سياسية لم يسبق لها مثيل لتحقيق تطلعات المجتمع الدولي التي تحددت من عقود مضت - توقيع معاهدة لحظر التجارب الشامل للأسلحة النووية والتفاوض على برنامج تدريجي واسع النطاق يتضمن إطاراً زمنياً متفقاً عليه لتخفيض الأسلحة النووية ونظم إطلاقها تدريجياً بما يؤدي في أقرب وقت ممكن إلى إزالتها تماماً ونهائياً. ويكتسي الهدفان معاً أهمية بالنسبة لتعزيز السلم والأمن الدوليين واستباب مناخ من الثقة بين الدول، ويمكن تحقيقهما معاً بالتوازي وبوجوه مختلفة. وليس هناك من سبب يجعل الجهد المبذولة لتحقيق أحد الهدفين سالفي الذكر عائقاً أمام الآخر. بل على العكس من ذلك، لن تكون معاهدة حظر التجارب النووية الشامل، التي ألمتنا أنفسنا بمهمة اتمامها هذا العام، تدبيراً هاماً لمنع الانتشار فحسب بل ستكون قبل كل شيء والى حد بعيد عنصراً أساسياً لوقف سباق التسلح النووي والتقدم خطوة أولى صوب الإزالة التامة للأسلحة النووية.

لقد اشترك وفدي، خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، في تقديم القرار الذي تم الاتفاق فيه على أن يطلب من مؤتمر نزع السلاح هذا، باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في هذا الميدان، أن ينشئ، على سبيل الأولوية، لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي لإجراء مفاوضات بشأن وضع برنامج تدريجي لإزالة الأسلحة النووية نهائياً ضمن إطار زمني محدد. وهذا موقف مكسيكي قديم العهد فقد سبق لوفدي أن دعا من قبل ونجح في اعتماد قرار بعنوان "التحفيض التدريجي للخطر النووي"، أدرجت عناصره الأساسية، خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة، في القرار الذي اعتمد فيه المجتمع الدولي لأول مرة مفهوم الإزالة التامة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. ووفدي مقتنع بأن من واجب هذا المؤتمر أن يتوصل إلى ترتيب مؤسسي للأخطاء بالمخاوضات تلبية لطلب الجمعية العامة. إن بلدنا يؤمن بأن الاتهاء من وضع معاهدة لحظر التجارب الشامل سييسر ويعطي قوة دفع للعملية الرامية إلى وضع برنامج لتخفيض الأسلحة النووية وإزالتها. ويمكن تضمين هذا البرنامج التدريجي مثلاً جملة أمور منها تدابير ترمي إلى تحفيض الخطير النووي ووقف تصنيع وتحسين الأسلحة النووية ونظم اطلاقها وتخفيض الأسلحة النووية إلى أدنى المستويات، وتعزيز نزع السلاح النووي في نهاية المطاف عن طريق إبرام اتفاق لحظر استخدام الأسلحة النووية وإنتاجها وحيازتها. وفي انتظار ذلك علينا أن نعطي الأولوية العليا لإنتمام معاهدة حظر التجارب النووية الشامل. وعلى الرغم من استمرار وجود بعض المشاكل التقنية، فإن لدينا بالفعل العناصر والمعلومات اللازمة للإسراع في أعمالنا واتخاذ قرارات سياسية هامة تمكننا من إتمام النص قبل الصيف المقبل. وهذه القرارات هامة وإن كانت قليلة من حيث العدد.

أما فيما يخص النطاق فيبدو أننا على شك التوصل إلى اتفاق في الآراء على صيغة تحظر تجربة الأسلحة بواسطة التجارب النووية، وأي تفجير نووي آخر. ويبدو أن هناك تفاهماً على أن الهدف من المعاهدة هو حظر التجارب التي تمكن من تحسين الأسلحة النووية الموجودة نوعياً وكذلك حظر استخدام أسلحة جديدة بل وحتى التكنولوجيات التي تؤدي إلى استخدام قوة صغيرة في الانفجار النووي. ولكن لا يكون هناك أي شك حول معنى الصيغة المتعلقة بالنطاق سيكون من اللازم تضمين هذا التفاهم بشأن هدف المعاهدة بطريقة ملزمة في مكان ما من المعاهدة.

إن المكسيك يؤيد وضع صيغة بسيطة لبدء سريان المعاهدة، تضمن تطبيقها عملياً ولا تجعلها، في نفس الوقت، مرهونة بإرادة دولة أو مجموعة من الدول.

ويجب أن يكون رصد سلامة سير تنفيذ معاهدة حظر التجارب الشامل مناسباً للنشاط الذي تقصد حظره ولمتطلبات التحقق من الامتثال للمعاهدة. وتملك الوكالة الدولية للطاقة الذرية الجهاز والتجربة اللازمين في هذا الميدان. و**وتؤيد المكسيك أيضاً إنشاء** منظمة مستقلة، يكون مقرها في فيينا، وتكون لها روابط وثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن منظمة من هذا النوع ستتحقق وفورات بالاستفادة من دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المجالات التي تملك فيها الوكالة تجربة في مسائل التتحقق مثل عمليات التفتيش الموقعي، ورصد النويدات المشعة، وجمع وتحليل العينات، والتحقق من استخدام الأدوات التقنية المتطرفة.

وتكتسي عضوية المجلس التنفيذي أهمية من حيث ضمان حسن تطبيق المعاهدة. وإننا نؤيد العضوية التي تحترم مبدأ المساواة القانونية، والتوزيع الجغرافي العادل، والتعاقب الدوري.

وتؤيد المكسيك فكرة قيام منظمة معايدة حظر التجارب الشامل بتقييم أولي للمعلومات التي سيقدمها نظام الرصد الدولي حتى تتاح لجميع الدول الأطراف المعلومات التقنية اللازمة لتفسير البيانات على النحو الصحيح.

لقد استمعنا باهتمام بالغ لكلمة معالي وزير خارجية إيران وشكره على النص الذي عرضه ونهنئ وفده على جهد التنظيم والترشيد الذي يعكسه هذا النص. وأود أن أؤكد للوزير أن وزارة خارجية بلدي تدرس النص بعناية كبيرة. فنحن نرى، بعد تقييم أولي، أنه يقترح حلولاً مفيدة للمشاكل الصعبة ونؤمن بأن على هذا المؤتمر أن ينظر فيها بكل بصورة دقيقة. هذه مساهمة قيمة للغاية. شakra سيادة الوزير.

إن التوقيع على معايدة لحظر التجارب النووية الشامل في مستهل الدورة المقبلة للجمعية العامة هذا الخريف هو أولويتنا المعلنة في قرار اعتمد كاملاً بدون تصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن إذ نقترب من هدفنا، نؤمن من أن جميع المشاركين في المفاوضات تحركهم الإرادة السياسية القوية اللازمة للتوصل إلى اتفاقيات بشأن البنود العالقة. ومن الأهمية بمكان في هذه المرحلة الأخيرة من هذه المفاوضات الدقيقة أن تتجنب جميع الدول، قدر المستطاع، صرفنا عن هدفنا المباشر وتقويض جو التعاون والتفاهم المتبادل اللازم لنجاحنا. ومن الهام جداً عدم إجراء أية تجارب أو اختبارات تتصل بالأسلحة النووية لما يمكن أن يلقيه ذلك من ظلال شك على الرغبة في وقف سباق التسلح النووي أو مغزى نطاق مشروع المعايدة. ومن المهم أيضاً لا تؤخر الخلافات بشأن جدول أعمال المؤتمر وبرنامج عملنا المسبق سير أعمالنا. علينا جميعاً أن نبذل مجاهوداً أخيراً للاعتماد في مواقفنا حرصاً على إنجاز معايدة تتطلع إليها منذ ٤٢ سنة عندما اقترحتها رئيس وزراء الهند في عام ١٩٥٤.

إن مثل ميانمار الذي تولى مسؤولية رئاسة هذا المؤتمر في بداية هذه الدورة يستحق امتناننا للمهارة التي يسرّ لنا بها بدء أعمالنا بدون تأخيرات إجرائية، وللمشاورات التي أجراها بشأن بند نزع السلاح النووي. وفي البيان الذي أدى به في الأسبوع الماضي قدم لنا نظرة مجملة تصف حالة المشاورات وأعلن أنه سيوصي من سيخلفه في الرئاسة بمواصلة المشاورات لتحقيق توافق في الآراء. ولا يخفى على أحد أن هذا البند بند هام، ووفدي على يقين من أنكم، سيادة الرئيس، ستواصلون الجهود الجديرة بالثناء التي بدأها السفير يو آي. أتمنى لكم النجاح، الذي يبدو في هذه الظروف أساسياً، وأعرض عليكم تعاويني الكامل.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك، السفير دي إيكازارا، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا، السفير ترميدزي.

السيد ترميدزي (إندونيسيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، دعوني في البداية أعرب عن ارتياح وفدي لرؤيتك - كممثل لهولندا التي تربطها بيلاي علاقات ممتازة - تترأسون مؤتمر نزع السلاح. وإنني واثق كل الثقة بأن المؤتمر سيستطيع، بقيادةكم، أن يمضي قدماً في أعماله لاختتام المفاوضات المتعلقة بمعايدة حظر التجارب الشامل، التي وضع أساسها سلفكم، السفير آي من ميانمار، الذي أود أن أشكره صادقاً على الطريقة الممتازة التي سيئر بها مداولاتنا السابقة.

إنها لميزة عظيمة بالنسبة لي أن أتحدث في هذه الجلسة العامة بعد الاستماع للبيان الملهم الذي ألقاه معالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، السيد علي أكبر ولايتي. وفي هذا الظرف الخاص، أود فقط أن أذكر بأن جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح سواء كانوا أطرافاً أو غير أطراف في معاهدة منع الالتشار - تعهدوا بعقد معاهدة حظر التجارب النووية الشامل في عام ١٩٩٦. وقد أُعرب في عدد كبير من المناسبات عن تفاؤل حقيقي بأن هدف اتمام المعاهدة أصبح في متناولنا. غير أنه لا يزال هناك عدد من القضايا التي لم يُبيت فيها مثل النطاق ونظام التحقق، وعلى الأخص المسائل المتعلقة بإجراء التفتيش الموقعي والتنظيم وبدء التنفيذ.

إن اندونيسيا، بوصفها واحداً من البلدان التي تتمسك بهدف فرض حظر تام على تجارب الأسلحة النووية كخطوة صوب الإزالة التامة لهذه الأسلحة الفظيعة، تشاطر إيران تماماً رغبتها في أن تختتم المفاوضات بشأن حظر التجارب الشامل في الإطار الزمني الذي اتفقنا عليه جميعاً. وفي هذا السياق فإن وفدي يقدر تماماً المبادرة الشجاعة التي اتخذتها حكومة إيران بتقديم مشروعها كمساهمة إيجابية في محاولة التبشير باختتام المفاوضات هذا العام. ومن المشجع أيضاً ملاحظة أن النص لم يعتبر بدليلاً أو عوضاً عن النص المتداول الحالي. ويمكن عند الاقتضاء استخدام المشروع الذي عرضه على المؤتمر معالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، السيد علي أكبر ولايتي، مع النص المتداول في البحث عن حل تويفيقي متوازن للقضايا التي لم تحل بعد والتي نواجهها. وعلى الرغم من أن بعض القضايا، تبدو من القراءة الأولى لمشروع المقترنات، غير متماشية مع موقف وفدي فإن اندونيسيا مستعدة لتمحیص النظر في هذه المسألة. وسيدرس وفدي وبالتالي هذا النص بعناية ويعرضه بعد ذلك على السلطات المعنية في اندونيسيا لاتخاذ قرار سياسي بشأنه.

ودعوني أختتم بياني باغتنام هذه الفرصة للتذكير جميع الدول المشاركة في المفاوضات بأنه مرّ شهران بدون تحقيق نتائج ملموسة فيما يخص القضايا العالقة. لذلك أود أن أكرر ندائى إلى جميع البلدان المشاركة لكي تضاعف جهودها وتبرهن على إرادتها السياسية لإتمام معاهدة حظر التجارب الشامل في الإطار الزمني المتفق عليه.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أشكر ممثل اندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار الموقر، السفير آي.

السيد آي (ميانمار) (الكلمة بالإنكليزية): بما أنتي أتناول الكلمة لأول مرة خلال رئاستكم اسمحوا لي أولاً أن أهنتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنني لواتق من أننا سنحقق نتائج مشرمة في مؤتمر نزع السلاح بتوجيهكم الكفاءة. وأود أن تتأكدوا من استمرار دعم وفدي لكم وتعاونه معكم خلال مدة ولايتكم.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيباً حاراً بمعالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، الدكتور علي أكبر ولايتي. لقد استمعنا باهتمام بالغ إلى بياته المفید ومقترحاته البناءة بشأن معاهدة حظر التجارب الشامل. إن وفدي يرحب بالنص التوفيقى الممكن بشأن معاهدة حظر التجارب النووية الشامل الذى عرضه معالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية. ونحن نعرف جميعاً مساهمة وفدي إيران

في أعمال مؤتمر نزع السلاح وهذا النص يشكل دون شك مساهمة هامة أخرى من جانب إيران في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر التجارب الشامل في هذا الظرف الحاسم. وملاحظة وفدي الأولية بشأن هذا النص الممكن هي أنه يشكل بالفعل نصاً توقيعياً يوفر أساساً مفيدة لمزيد من المشاورات. وهذا النص يستحق بالتأكيد دراسة دقيقة. لذلك أود أنأشكر معالي الدكتور ولايتي على عرضه هذه الوثيقة الهامة للبحث في مؤتمر نزع السلاح بهدف تيسير المفاوضات الجارية بشأن معايدة حظر التجارب الشامل.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أشكر ممثل ميانمار على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها للرئيس. وأعطي الكلمة لسفير بن جلون - تويمي من المغرب.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، ستسنح لي فرصة سعيدة في المستقبل أهنتكم فيها بإسهاب أكبر. أما اليوم فأود أن أتناول الكلمة بإيجاز كبير كي أرحب بمعالي وزير خارجية إيران السيد ولايتي وأثنى عليه لوضوح ملاحظاته وأفكاره وتحليله وأشكره على مقتراحاته. إن للمملكة المغربية جمهورية إيران الإسلامية، وهو من الأعضاء النشطين في منظمة المؤتمر الإسلامي، روابط وثيقة على الأصعدة السياسية الاقتصادية والثقافية. ووفد المغرب يرحب باهتمام بموضوع النص الذي قدمته جمهورية إيران الإسلامية ويحيط علماً بالمقترحات البناءة الواردة فيه. إن بلدي المتancock بتقاليد الافتتاح وال الحوار المتأنصلة فيه، سيواصل النظر بمرونة في أي مقترح يمكن أن يؤدي إلى تقدم مفاوضاتنا. ويحيط بلدي علماً بما قدمته جمهورية إيران الإسلامية من مساهمة إيجابية وما بذله من جهود ثابتة للتمكين من عقد معايدة لحظر التجارب الشامل قبل نهاية هذا العام.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أشكر سفير المغرب الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس وأعطي الكلمة لممثل سري لانكا الموقر، السفير غونيتيليك.

السيد غونيتيليك (سري لانكا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن مدى سرور وفدي برؤيتكم رئيساً لهذا المؤتمر في هذا الظرف الحاسم. وإننا واثقون من أن المؤتمر سيجري مفاوضاته بنشاط أكبر بعد أن توليت رئاسة المؤتمر ورئاسة اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية.

لقد استمع وفدي باهتمام بالغ للبيان الذي أدلّى به معالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية الدكتور علي أكبر ولايتي. وفي الوقت الذي يشكره فيه وفدي على حضوره وعلى البيان الذي أدلّى به هذا الصباح، يود أن يعرب عن بالغ امتنانه للمساهمة التي قدمها لمساعدة المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر التجارب النووية الشامل بعرض نص نظيف لمشروع معايدة حظر التجارب النووي الشامل ورد في الوثيقة المؤرخة في ٢١ شباط/فبراير CD/1384.

لقد بدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضاته بشأن معايدة حظر التجارب الشامل في عام ١٩٩٤. وفي وقت من الأوقات حيث بعض الوفود المؤتمر على اتمام المفاوضات بحلول نهاية ذلك العام. وإذا استعدنا أحداث الماضي علينا أن نقر بأن ذلك كان هدفاً مفترط الطموح. غير أن الدورة الخامسة للجمعية العامة طلبت، بموجب قرارها ٦٥/٥٠ من مؤتمر نزع السلاح أن يكمل النص النهائي للمعايدة في أقرب وقت ممكن في عام

١٩٩٦. وبعد الاستماع إلى البيانات المدلّى بها في هذه القاعة منذ بداية دورة عام ١٩٩٦ لمؤتمر نزع السلاح، أصبح من الواضح جداً أن هناك رأياً شائعاً بضرورة اختتام المفاوضات بشأن معاهدة حظر التجارب الشامل في عام ١٩٩٦ وبذل كل ما في الوسع للانتهاء من هذا العمل في موعد أقصاه حزيران/يونيه. وعلىنا، والحال هذه، أن ندرك أن على مؤتمر نزع السلاح أن يسرع في مفاوضاته إذا أراد أن يحقق هدفه فيما يخص الإطار الزمني. إن توسيعه أعمالنا حتى الآن سوّغ لبعض الوفود، أن تشك في ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح سيستطيع إتمام مفاوضاته بحلول حزيران/يونيه. وأدى ذلك ببعض الوفود ومجموعات الوفود إلى النظر في ضرورة العمل بسرعة أكبر. ومبادرة إيران بتقديم نص نظيف إلى مؤتمر نزع السلاح اليوم خطوة عن طريق التعجيل بهذه المفاوضات. ومع مرور الأيام قد تكون هناك مبادرات أخرى.

وسترحّب سري لانكا بأي مبادرة تساهُم حقاً في تسريع أعمالنا. لهذا فإننا نود أن نرحب بترحيبها حاراً بالنص الإيراني، فإن أسلوبه قمين بأن يساعد المؤتمر على اتخاذ قرار بشأن القضايا التي لم يحلها المتفاوضون بعد. غير أن وفدي يعني المخاوف التي تساور بعض الوفود من أن يؤدي عرض نص جديد نظيف إلى تأخير المفاوضات، نظراً لما يتوقع من دعوة سلطات بلدانها، التي ركزت حتى الآن على النص الحالي المتداول الوارد في الوثيقة CD/1364. أن تعود فتركت على نص جديد. وسيحدث ذلك إذا حווّل في هذه المرحلة الاستعاضة عن النص المتداول الحالي بنص جديد. ومن جهة أخرى ستؤدي هذه المبادرة إلى مناقشة مطولة في مؤتمر نزع السلاح سوف تستهلك ما هو متاح للمؤتمر من وقت وموارد هو في أمس الحاجة إليها.

وفي رأيي أن هذه الحالة قد لا تحدث إذا قرر مؤتمر نزع السلاح عدم الاستعاضة عن النص المتداول الحالي بنص جديد. عندئذ ستستفيد الوفود من وجود نص نظيف يمكن الرجوع إليه كلما ظهرت الحاجة إليه كمرجع. وقد أعلن معالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية في بيانه بوضوح أنه لم يقصد من النص الوارد في الوثيقة CD/1384 أن يكون بدليلاً للنص المتداول الحالي. ووفدي ممتن لهذا التوضيح. هذا ولا ينبغي مع ذلك استبعاد إمكانية الاضطرار إلى الاعتماد على نص بديل تماماً، فقد ينشأ في مؤتمر نزع السلاح وضع يبرر هذا القرار.

وأخيراً أود، سيادة الرئيس، أن أشكركم مرة أخرى على إعطائي الكلمة كما أود أن أشكر معالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية على مساهمته في أعمالنا من أجل وضع معاهدة لحظر التجارب الشامل في هذا الظرف الحاسم.

الرئيس (متحداً بالإنكليزية): أشكركم ممثل سري لانكا الموقر، السفير غوثيتيليك، على بيانه والكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وأود أن أعطي الكلمة إلى سعادة سفير استراليا الموقر.

السيد ستار (استراليا) (الكلمة بالإنكليزية): شكرنا سيادة رئيس اللجنة. أود سيادة الرئيس أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. واعذرنا خطئي إذ أشرت إليكم كرئيس للجنة - وإن كان ذلك هو بالتأكيد الدور الأكثـر أـلـفـة لكم - لكننا من دون شك نرحب بكم كرئيس للمؤتمر ونتطلع إلى التعاون معكم في هذا الميدان وفي ميدان اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية.

لقد استمعت باهتمام كبير إلى بيان معالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية وأود أن أرحب به بوصفه مساهمة تستهدف دعم المجهود التفاوضي الهام للغاية الذي نبذله هذا العام للتفاوض على معاهدة لحظر التجارب الشامل.

وقد لاحظت على الأخص أن البيان اقترح نصاً جمّع بعد دراسة دقيقة جداً: فقد بحثت الاختلافات، وروجعت إلى ١٢٠٠ أو ٣٠٠ زوج من الأقواس ثم خلص المسؤولون الإيرانيون الذين أجروا هذه الدراسة إلى أن هناك عدداً قليلاً من القضايا المتميزة أمامنا. وأبدى سفير المكسيك الموقر ملاحظة مماثلة وأذكر أني ذكرت ذلك أيضاً في هذا المؤتمر. ويبدو لي أنه بقدر ما تدرس الوفود هذا النص بقدر ما تخلص إلى أن من الممكن تحقيق هدف إتمام هذه المعاهدة عن قريب في عام ١٩٩٦. وقد سمعنا هذا الصباح عدة وفود تعيد تأكيد أهداف الوفود الجالسة حول هذه الطاولة، بالقدرة على الانتهاء من أعمالنا في منتصف هذا العام. وقد كان تساؤلنا عما إذا كان هذا الإنجاز ممكناً من دواعي قلقنا الدائم. وأعتقد أنت تلقينا هذا الصباح مساهمة تقييمية تؤكد لنا أن هذا الهدف ممكن التحقيق وأن المعرض أن نتمكن من تحقيقه. وبالمثل فقد شجعني أن ألاحظ الإحساس المشترك بالطابع الملح لأعمالنا حول هذه الطاولة. وكان مصدر ذلك معالي وزير الخارجية، وكذلك متحدثين آخرين، مع وجود رغبة واضحة في تكثيف هذه المفاوضات ومعاودة التركيز عليها واحتتمامها. إن وفدي يتطلع إلى التعاون تعاوناً وثيقاً مع هذه الوفود، وأأمل، مع جميع الجالسين حول هذه الطاولة أن يتحقق هدفنا.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أشكر السفير ستار من استراليا على بياته وعلى كلماته اللطيفة التي وجهها إلى الرئيسين الجالسين خلف هذه الطاولة. وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر الموقر، السفير زهران.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالعربية): سيدى، أحبيكم وأنتم في كرسى الرئاسة وأتمنى لكم التوفيق ليس فقط كرئيس لمؤتمر نزع السلاح وإنما أيضاً كرئيس للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية التي نعمل فيها سوياً باعتباري رئيساً للفريق العامل المعنى بالمسائل القانونية والمؤسسية. لقد عملنا سوياً لاحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة، الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الإطار أود أن أرحب بالبيان الذي ألقاه الدكتور علي أكبر ولايتي وزير خارجة جمهورية إيران الإسلامية وبما قدمه من مساهمة للتقدم في المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة، ونحن نحيي جميع المبادرات التي من شأنها التعجيل بالاتفاق حول هذه المعاهدة الهامة التي تعتبرها ليست فقط معاهدة لمنع الانتشار وإنما أيضاً خطوة هامة نحو الهدف الذي ننشده جميعاً وهو نزع السلاح النووي.

لقد حصلنا على النص الإيراني لهذه المعاهدة وسوف ندرسها بعناية لنرى كيف يمكن أن تستفيد منه في دفع المفاوضات قدماً إلى الأمام، وقد لاحظنا أن هناك قدراً من الاتفاق على النص المتبادل وأخذنا علماً بما ذكره وزير خارجية إيران من أن النص المقترن ليس بدليلاً عن النص التفاوضي الأساسي وإنما هو وسيلة للمساعدة في التعجيل بإنهاء تلك المفاوضات. ومن هنا فنحن نحيي هذه المبادرة ونأمل أن تساعد في معالجة الموضوعات التي لا زالت محل خلاف.

الرئيس (متحدثا بالإنكليزية): أشكر سفير مصر الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. هل يرغب أي وفد آخر في إلقاء كلمة في هذه المرحلة؟ إذا لم يكن هناك من يرغب في الكلام فأود أن أوجه انتباهم إلى أن الأمانة عممت، بناء على طلبي، جدول زمني غير نهائى لاجتماعات الأسبوع المقبل. وهو كالعادة جدول زمني إرشادي يخضع للتغيير إذا لزم الأمر. وعلى هذا الأساس هل اعتبر الجدول الزمني مقبولا؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (متحدثا بالإنكليزية): أود أن أذكركم بأنه، طبقا للجدول الزمني ل الاجتماعات هذا الأسبوع، سيلي هذه الجلسة العامة مباشرة اجتماع للفريق العامل ٢ التابع للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. وستعقد جلسة المؤتمر العامة المقبلة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ في الساعة العاشرة صباحاً.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٣٠